موجـــــــز الظرفيـــــــة
يناير 2010

يعرض هذا الموجز تحليلا للوضعية الاقتصادية من خلال تتبع أهم المؤشرات الخاصة بالفصل الثالث من سنة 2009، وكذا تقديرات النمو الاقتصادي الخاصة بالفصل الرابع من نفس السنة و الفصل الأول من 2010 ، وذلك في إطار الدراسات الفصلية التي تقوم بها المندوبية السامية للتخطيط. وقد تم إنجاز هذا التحليل باعتماد المعلومات المستقاة من بحوث حول الإنتاج الصناعي و الظرفية الاقتصادية و الأسعار و التشغيل، المنجزة دوريا من طرف المندوبية السامية للتخطيط، وكذا المؤشرات الإحصائية الفصلية الخاصة بالأنشطة الإدارية الأخرى.

*****

يواجه الاقتصاد الوطني حاليا مجموعة من التحديات التي قد تؤخر مسيرة التعافي التي بدأها خلال الفصل الثاني من 2009، عقب ثلاثة فصول من التباطؤ الشديد، خلفه تأثر بعض أنشطته بتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة. في هذا الصدد، تشير البيانات إلى زيادة متواضعة في القيمة المضافة للنشاط الاقتصادي، دون احتساب الفلاحة، بلغت، خلال الفصل الثالث، 2,6 %، بالمقارنة مع نفس الفترة من 2008. و هو ما يمثل خفضا ب 0,5 نقطة عن التقديرات المنجزة خلال شهر أكتوبر الماضي. ويعود هذا الفارق، بالأساس، إلى ضعف أداء الأنشطة الصناعية و القطاعات المرتبطة بها.

ومن الراجح أن يكون نمو الأنشطة الغير فلاحية قد شهد شيئا من التسارع خلال الفصل الأخير من السنة الماضية، لاسيما مع ظهور بوادر توحي بتحسن بعض القطاعات الموجهة نحو التصدير، ليستقر في حدود 3٪ تقريبا، على أساس التغير السنوي. في ظل ذلك، وباعتبار ارتفاع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بما يناهز 26,3٪، يكون الناتج الداخلي الخام قد حقق زيادة ب 5,8٪، بالمقارنة مع نفس الفترة من 2008، عوض 5,6 % خلال الفصل الذي يسبقه. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التسارع يظل هشا بالنظر إلى استمرار أجواء من عدم اليقين حول تبدد تام لآثار الأزمة العالمية على الاقتصاد الوطني على المدى القريب.

تطورات متفاوتة للنمو الاقتصادي العالمي

بدأ النشاط الاقتصادي العالمي توسعه من جديد بدءا من الفصل الثاني من 2009، بعد انخفاض حاد ميز أواخر 2008 و بداية 2009. وأدت السياسات العامة التي اعتمدها عدد كبير من الاقتصادات المتقدمة و الصاعدة في الميدانين المالي و النقدي إلى تحسن ثقة المستهلكين والشركات على حد سواء. في أعقاب ذلك، ارتفع معدل النمو الاقتصادي العالمي، مدفوعا بتوسع الناتج الداخلي الخام للولايات المتحدة الأمريكية بما يعادل 0,7%، خلال الفصل الثالث من 2009، على أساس التغير الفصلي، بينما ظل النمو معتدلا على صعيد منطقة اليورو، إذ لم تتعد وثيرته 0,4 % خلال نفس الفترة. وتجدر الإشارة إلى أن

تحسن النشاط الاقتصادي العالمي لم يكن موحدا على العموم بين جميع المناطق، إذ لا تزال بعض الدول مثل إسبانيا وانجلترا تحت تأثير دورة الركود الاقتصادي التي دخلتها اقتصاداتها مع شيوع الأزمة المالية الأخيرة. بخلاف ذلك، استمر تعافي اقتصادات الدول الصاعدة و خاصة بلدان جنوب شرق آسيا، بشكل سريع، بفضل ارتفاع الصادرات والاستثمارات المنتجة بها.

و حققت المبادلات التجارية الدولية، في سياق ذلك، زيادة بلغت 4,2 % خلال الفصل الثالث من 2009، على أساس التغير الفصلي، مدعومة بارتفاع الطلب الخاص بالدول الصاعدة و كذا المتقدمة. كما عرفت القيود المرتبطة بالتمويل البنكي الموجه نحو الأسر والشركات شيئا من الانحسار، على إثر استقرار الأسواق المالية. وقد رافق هذا التحول تصاعد تدريجي لمعدلات التضخم، بدأت أولى معالمه تتضح خلال شهر نونبر الماضي، بالموازاة مع ارتفاع أسعار المواد الخام.

و من المنتظر أن يمتد التأثير الايجابي لتحسن النمو الاقتصادي بالدول الصاعدة وخاصة الصين، ليدعم تطور النشاط الاقتصادي العالمي خلال سنة 2010 .غير أن بعض المخاوف لا تزال قائمة بشأن قوة هذا التطور، مع انتهاء خطط الدعم التي انتهجتها معظم الدول. إذ لا تزال معدلات البطالة مرتفعة، مما من شانه أن يضعف من جديد ثقة المستهلكين. و على العموم، فإن التوقعات تشير إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام بالدول المتقدمة بنحو 0,4%، خلال الفصلين الأول والثاني من 2010. ويخفي هذا الارتفاع تطورات متباينة لمعدلات النمو الاقتصادي حسب كل بلد. ففي الوقت الذي سيشهد فيه كل من الاقتصادين الأمريكي والألماني شيئا من الانتعاش، ستعرف كل من اليابان و إيطاليا و إسبانيا استقرارا في معدلات نموها، متأثرة بضعف الطلب الداخلي بها.

انتعاش تدريجي في الطلب الخارجي للمغرب

عقب خمسة فصول من الانخفاض المسترسل، حقق الطلب الخارجي، الموجه نحو المغرب، زيادة بلغت وثيرتها 4%، خلال الفصل الثالث من 2009، على أساس التغير الفصلي. و من الراجح أن يستمر هذا التحسن خلال الفصل الرابع من 2009، بالنظر إلى عودة الانتعاش على مستوى التجارة الدولية مع ترقب ارتفاع ملموس لواردات بعض الشركاء التجاريين للمملكة.

الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب

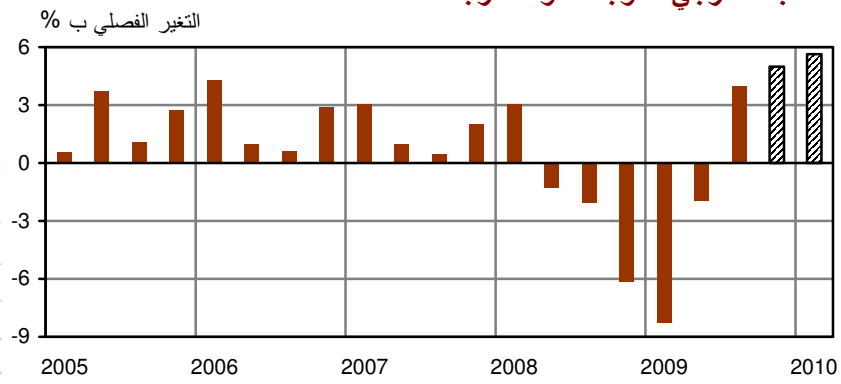

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط،
مؤشر الحجم، سنة الاساس 100: 2005.

في أعقاب ذلك، حققت الصادرات الوطنية زيادة بلغت 3,6 %، خلال الفصل الثالث من 2009، على أساس التغير الفصلي، مستفيدة من ارتفاع ملحوظ في مبيعات مشتقات الفوسفاط والمكونات الالكترونية. غير أن هذا التطور لم يرق بعد إلى معدل مستواها المسجل خلال الخمس سنوات الأخيرة، بسبب تأثرها باستمرار انكماش الصادرات من مواد التجهيز والمواد الاستهلاكية.

من جهتها، سجلت الواردات شيئا من الاستقرار خلال الفصل الثالث من 2009، حيث لم يتعد نموها 0,1 %، على أساس التغير الفصلي. ويعكس هذا النمو تطورات متباينة للمنتجات الرئيسية. ففي الوقت الذي تزايدت فيه المقتنيات من المواد الطاقية، لتصل مساهمتها في تغير الواردات إلى حوالي 4,1 نقطة، انخفضت مشتريات المواد الغذائية و مواد التجهيز بحوالي 26,5 % و 6,9 % على التوالي.

و عموما، فقد أسهم تحسن الصادرات والاستقرار النسبي للواردات في تراجع العجز التجاري بحوالي 2,8 %، خلال الفصل الثالث من 2009، على أساس التغير الفصلي. كما تحسن معدل التغطية، خلال نفس الفترة، بحوالي 1,6 نقطة، ليستقر في حدود 45,8 % .

تحسن طفيف في الأنشطة غير الفلاحية

دخلت الأنشطة الغير فلاحية دورة من الركود الاقتصادي منذ صيف 2008. ورغم ارتفاع قيمتها المضافة ب 2,6%، خلال الفصل الثالث من 2009، مقارنة مع نفس الفترة من 2008، إلا أن هذا النمو يظل هشا بالنظر إلى استمرار ضعف أداء القطاع الثانوي، الذي لازالت بعض فروعه تخضع لتأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية. وجدير بالذكر بأن تحسن الأنشطة الغير فلاحية يعود، بالأساس، إلى القطاع الثالثي الذي حافظ على معدلات نمو ايجابية، مدعوما بارتفاع مهم للقيمة المضافة للإدارات العمومية. و من المنتظر أن يستمر هذا التوجه حتى أواخر 2009، إذ تشير التقديرات، الخاصة بالفصل الرابع من 2009، إلى زيادة متواضعة في معدل نمو القطاع الغير فلاحي، في ظل تحسن طفيف في أنشطة القطاع الثانوي، على وجه الخصوص، قد لا تتعدى نسبته 2,0% .

النمو الاقتصادي دون احتساب الانشطة الفلاحية ب %

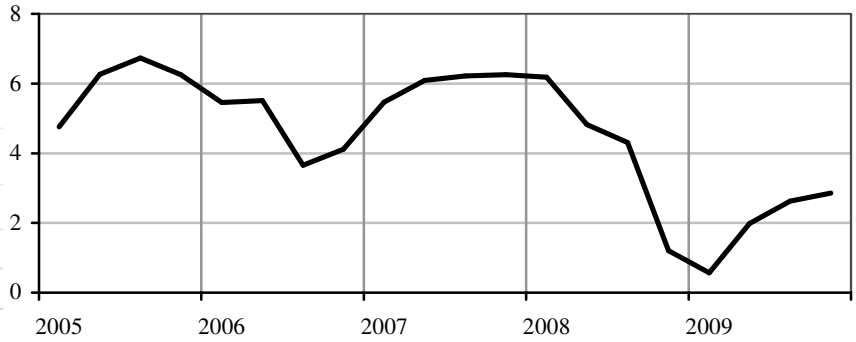

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

تعافي القطاع الثانوي يظل بطيئا

حققت القيمة المضافة للصناعات التحويلية زيادة طفيفة لم تتجاوز 0,4% خلال الفصل الثالث من 2009، بالمقارنة مع نفس الفترة من 2008. ويعكس هذا النمو تطورا متباينا لفروع إنتاج القطاع. إذ في الوقت الذي ارتفع فيه إنتاج كل من الصناعة الغذائية، التي واصلت توجهها نحو الارتفاع للفصل الثاني على التوالي، وصناعة النسيج إلى حد ما، استمر تباطؤ أنشطة باقي الفروع، بسبب ضعف الطلب الخارجي الموجه نحوها. في هذا الصدد، تشير البيانات إلى انخفاض الصادرات من مواد التجهيز الصناعية بنحو 36,8٪ ، خلال الفصل الثالث، على أساس التغير السنوي. و من الراجح أن يسير تحسن الصناعة بخطى بطيئة نسبيا خلال الفصل الرابع من عام 2009، بالنظر إلى توقعات المقاولات التي تشير إلى حدوث تحسن طفيف في الإنتاج والمبيعات، مرفوق بانخفاض في أسعار بيع السلع التامة الصنع.

بخلاف ذلك، يسير التعافي بوثيرة أسرع على مستوى القطاع المعدني، لا سيما وأن بوادر عدة توحي بقرب انتهاء مرحلة الركود الظرفي التي دخلتها أنشطته بدءا من أواخر 2008. ويدعم هذا النهوض ارتفاع ملموس للمبيعات الموجهة من طرف الصناعات الكيمائية المحلية، مما ساهم في توسع في القيمة المضافة للقطاع بما يناهز 9,3%، خلال الفصل الثالث من 2009، على أساس التغير الفصلي. غير أن التطور لا يزال مصحوبا بزيادة متواضعة في الطلب الخارجي الموجه نحو المواد المعدنية الخامة، إذ بالرغم من تحسن الكميات المصدرة من الفوسفاط الخام ب6,3٪ خلال الفترة ذاتها، فإن مستوياتها تظل أقل بكثير من المتوسط المحقق على مدى الخمس سنوات الماضية. ومن المرتقب أن يستمر هذا التوجه حتى أواخر 2009، بالموازة مع ضعف دينامكية المبادلات التجارية العالمية من الفوسفاط الخام.

ومن جهته، يعرف قطاع البناء والأشغال العمومية، عقب عدة سنوات من النمو القوي، تباطؤا ملحوظا، ارتفعت حدته خلال الفصل الثالث من 2009، حيث سجلت القيمة المضافة للقطاع انخفاضا ب 0,1% بالمقارنة مع نفس الفترة من 2008، عوض زيادة ب1% خلال الفصل الثاني. كما انخفضت مبيعات الاسمنت بنحو 0.8 ٪ و تراجع إنتاج الصناعات المرتبطة بالبناء بما يعادل 5,5 %. و من المحتمل أن يستمر هذا التباطؤ حتى نهاية السنة، كما تؤكد ذلك توقعات مقاولات القطاع في ظل استمرار تقلص الطلب الموجه نحوها .و كانت القروض الخاصة بالعقار قد شهدت تراجعا في وثيرة نموها، ليصل إلى 14,5% في متم الفصل الثالث من 2009 ، وهو ما يمثل أدنى معدل تم تسجيله منذ عام 2004.

أما بالنسبة للأنشطة الطاقية، فقد حققت القيمة المضافة زيادة طفيفة، خلال الفصل الثالث من 2009، متأثرة بضعف الطلب الموجه من طرف قطاعي الصناعة والبناء. وتجدر الإشارة إلى أن الإنتاج الطاقي قد شهد تباطؤا ملحوظا منذ أواخر عام 2007، في أعقاب الارتفاع المهم الذي عرفته أسعار المواد الخام آنذاك. ونجم عن ذلك تزايد ملحوظ في الواردات من الكهرباء والمحروقات، بلغت نسبته 8,7% و 26,7% على التوالي خلال الفصل الثالث من 2009. غير أن التقديرات تشير إلى احتمال تحسن الظرفية الخاصة بالقطاع، خلال الفصل الرابع من عام 2009، إذ من المرتقب أن تتسارع وثيرة إنتاجه من النفط على وجه الخصوص، دون أن يؤدي ذلك إلى حدوث انتعاش كبير في قيمته المضافة.

استمرار تحسن الخدمات بفضل ارتفاع مرتقب لأنشطة السياحة و النقل

على مستوى السياحة، لم يستطع القطاع أن يحافظ على توجهه الايجابي، الذي شهده خلال الفصل الثاني من 2009. إذ تشير البيانات، الخاصة بالفصل الثالث من السنة الماضية والمصححة من تأثيرات التغيرات الموسمية، إلى حدوث انخفاض في المبيتات السياحية بنحو2,9% ،على أساس التغير الفصلي، بعد زيادة ب1,4 % خلال الفصل السابق. كما تراجع أيضا عدد الوافدين الأجانب بأكثر من 6% خلال نفس الفترة. هذا ومن المنتظر أن تعرف الأنشطة السياحية شيئا من التحسن خلال الفصل الأخير من 2009، كما توحي بذلك نتائج شهري أكتوبر و نونبر الماضيين. ومن المنتظر أن يستفيد القطاع من ظرفية اقتصادية أكثر ملائمة خلال هذه السنة، في ظل توقعات تؤكد احتمال تحسن عدد السياح الوافدين على الصعيد العالمي بنحو 3 % إلى 4 % بالمقارنة مع 2009.

و بدورها، حققت القيمة المضافة لقطاع النقل ارتفاعا بنسبة 0,4٪، خلال الفصل الثالث من سنة 2009، مقارنة مع الفصل الذي يسبقه. و يخفي هذا النمو تطورات متفاوتة. ففي الوقت الذي تحسنت فيه أنشطة السكك الحديدية والنقل البحري، مستفيدة من ارتفاع الصادرات من مشتقات الفوسفاط، تراجعت أنشطة النقل الجوي بنسبة 2,1٪، على خلفية انخفاض عدد السياح الوافدين خلال نفس الفترة.

توقعات موسم فلاحي جيد بفضل ظروف مناخية ملائمة

على مستوى القطاع الفلاحي، من المنتظر أن تشهد المساحة المزروعة من الحبوب تراجعا ب11% بالمقارنة مع 2009. غير أن آفاق المحصول الزراعي من الحبوب وكذا القطاني تظل ايجابية، بالنظر إلى الفائض المهم من مياه الأمطار، و الذي بلغ تطوره ما يقارب 41٪ في نهاية دجنبر 2009، مقارنة مع نفس الفترة من موسم فلاحي عادي. أما بالنسبة للمحاصيل الأخرى، فمن المرتقب أن يعرف إنتاجها بعض التباطؤ، بسبب تأثر مردوديتها بالفيضانات التي شهدتها المملكة خلال بداية 2010، و كذا بضعف الطلب الخارجي الخاص بمنتجاتها الموجهة نحو التصدير، كما يوحي بذلك تراجع الصادرات من البواكر و الحوامض ب 2% و 12% على التوالي، في متم الفترة الأولى من موسم تصديرها (شتنبر – دجنبر).

و على العموم، ينتظر أن تعرف القيمة المضافة لقطاع الفلاحة انخفاضا ب 5,9٪، خلال الفصل الأول من سنة 2010، على أساس التغير السنوي، لكنها ستحقق زيادة بنسبة 9,6٪ ، بالمقارنة مع متوسط الخمس سنوات الأخيرة.

ارتفاع معتدل لاستهلاك الأسر و تراجع وثيرة نمو الاستثمار الخاص

شهد الاستثمار الصناعي شيئا من الركود، خلال النصف الثاني من سنة 2009، في ظل استمرار تأثر القطاع بتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة. و شرعت معظم المقاولات الصناعية في خفض وثيرة استثماراتها الموجهة نحو التجهيز، كما يدل على ذلك تراجع طلبها من مواد التجهيز المستوردة

ب 15,5%، خلال الفصل الثالث، على أساس التغيير السنوي. بدوره، واصل الاستثمار الخاص بقطاع البناء تباطؤه، الملاحظ منذ منتصف 2008، في أعقاب الانكماش الحاد الذي شهدته الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو العقار، وكذا بسبب ضعف دينامكية الطلب الداخلي. في هذا الصدد، واصل نمو القروض الموجهة نحو العقار تراجعه، ليستقر في حدود 14,5%، في متم التسعة أشهر الأولى من عام 2009، عوض 19,4٪، في متم يونيو الماضي.

بخلاف ذلك، استمر ارتفاع الاستهلاك خلال سنة 2009، بفضل مجموعة عوامل من أبرزها التحسن النسبي لوضعية التشغيل واعتدال أسعار المواد الغذائية. كما استفادت القدرة الشرائية للأسر من مكاسب أخرى، تتعلق أساسا بالخفض الضريبي على الدخل و زيادة المداخيل الفلاحية. مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن وثيرة تنامي الاستهلاك قد تكون اقل من المعدل المسجل خلال سنة 2008، بالنظر إلى تراجع المداخيل المرتبطة بتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج.

انخفاض الأثمان في أواخر 2009

بعد ارتفاع طفيف بلغت وثيرته 0,7% خلال الفصلين الثاني والثالث من سنة 2009، تقلص مؤشر أسعار الاستهلاك بنسبة 0,5%، خلال الفصل الرابع، على أساس التغير الفصلي، متأثرا بانخفاض أثمان المواد الطرية. و استمر في الفترة ذاتها تراجع معدل التضخم الكامن، ليستقر في حدود 1%، مقابل 1,8% خلال الفصل الثالث. وعلى العموم، فان معدله لم يتعد 1,6% خلال السنة بأكملها، و هو ما يمثل زيادة ب 0,6 نقطة عن التضخم الكلي.

معدلات التضخم الكلي و الكامن

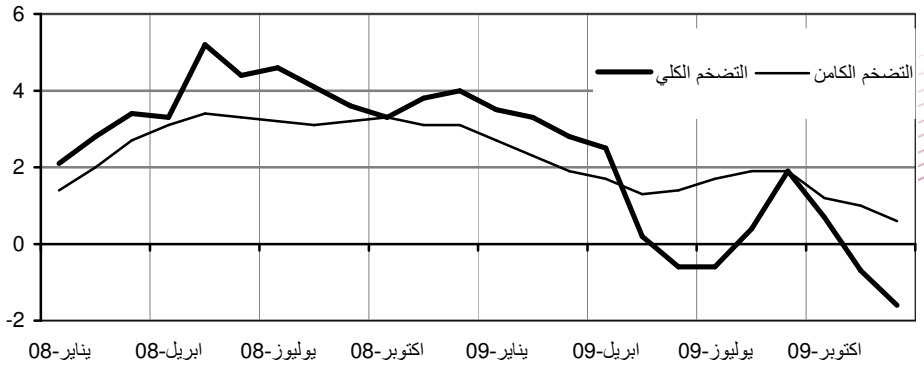

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

استمرار تباطؤ الكتلة النقدية

فيما يتعلق بتمويل الاقتصاد، عرفت الأسواق المالية، خلال سنة 2009، شيئا من التوتر الناجم عن مجموعة عوامل، من أبرزها تفاقم العجز التجاري وتقلص تحويلات المغاربة القاطنين بالخارج وتراجع المداخيل السياحية. و ترتب عن ذلك نقص في السيولة المالية، مما ساهم في زيادة المخاوف بشأن ارتفاع مرتقب لأسعار الفائدة. غير أن هذه الأخيرة واصلت توجهها نحو الانخفاض خلال الفصل الثالث من 2009، تدعمها تدخلات فورية من طرف بنك المغرب. وهكذا، ظل معدل الفائدة بين البنوك قريبا من المعدل المحدد من طرف البنك المغرب في سقف 3,25 %.

و مع ذلك، استمر تقلص وثيرة تمويل الاقتصاد للفصل الخامس على التوالي، حيث لم يتعد نمو الكتلة النقدية 0,7 %، خلال الفصل الثالث من 2009، على أساس التغير الفصلي، عوض 1,5% خلال الفصل الثاني. ويعكس هذا التباطؤ في معظمه تطورات متباينة لمقابلات المجمعات النقدية، حيث سجلت الموجودات الخارجية الصافية تراجعا ب 1,1 %، بينما تباطأت القروض المقدمة للاقتصاد بما يعادل 2,2 % خلال الفترة ذاتها.

أداء سنوي سلبي لمؤشرات البورصة

تراجع أداء بورصة القيم بالدار البيضاء خلال الفصلين الأخيرين من 2009، بعد استقرار نسبي خلال الفصل الثاني. وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض مؤشراتها كان أقل حدة خلال الفصل الأخير من 2009، إذ لم يتعد انخفاض مؤشري مازي و مادكس 3% و 2,9%، على التوالي، بالمقارنة مع الفصل الثالث. و عموما، فإن أداء بورصة الدار البيضاء خلال سنة 2009 ظل متأثرا بتنامي المخاوف القائمة بشأن تأثيرات الأزمة المالية العالمية على النشاط الاقتصادي الوطني وأفاق الشركات المدرجة، مما أضعف ثقة المستثمرين وساهم في شيوع مناخ من عدم اليقين. وترتب عن ذلك انخفاض في حجم المعاملات وتراجع للأداء السنوي لمؤشري مازي ومادكس بما يقارب 4,9% و 6,6 %، على التوالي، بالمقارنة مع 2008.

.....

يسمح باستعمال المعلومات التي تتضمنها هذه النشرة مع ضرورة الإشارة إلى المصدر.